محاولات لزراعة وانتاج المخدرات في العراق

يشهد سوق المخدرات تسارعاً في تعاطيها والاتجار بها بالمعدلات التي اطلعنا عليها وفي مدة زمنية قصيرة واستجابة للرغبة في الربح والاثراء السريع لدى بعض ضِعاف النفوس من المزارعين وملاّك الاراضي واصحاب المختبرات الكيمياوية، ففي تصريح حسب احد مسؤولي شرطة ديالى، فان الشرطة هناك احبطت محاولة لزراعة النباتات المخدرة (ولم يحدد نوعها) في بلدة (قره تبه)، وفصل كيفية اكتشاف هذه النباتات بالقول ان مفارز الشرطة العراقية المختصة لاحظت وجود بعض النباتات الغريبة الشكل واللافتة للانتباه في احدى مزارع البلدة، فقامت بالاستفسار عنها، وبعد ان تأكدت من نوعيتها قامت باعتقال صاحب المزرعة الذي اعترف انه جرب زراعتها في رقعة صغيرة، لانه يعرف ان مردودها ممتاز وانه بزراعتها يوفر على نفسه مخاطر تهريبها وكلفة جلبها جاهزة.

واكتشفت الشرطة كذلك رقعة صغيرة اخرى في محافظة ميسان تمت زراعتها بنبات الخشخاش، ويكتشف رجال حرس الحدود في كوردستان يوميا عددا من المحاولات لتهريب بذور نبات الخشخاش ونبات القنب وغيرها من النباتات المخدرة، وتقول المهندسة الزراعية المتقاعدة (اختصاص بستنة) نوال محمد الشيخ، ان عددا من زميلاتها المهندسات الزراعيات اللواتي نسبن لرعاية مزارع وحدائق مسؤولي النظام السابق في منطقة الطارمية ومقاطعات التاجيات، ذكرن لها ان هؤلاء خصصوا رقعا محددة كانوا يمنعون الاخرين من الاقتراب منها لزراعة نبتة الخشخاش المميزة بزهرتها الشديدة الحمرة الكبيرة الحجم ذات العطر المميز، وذكر لي احد اعضاء نقابة ذوي المهن الصحية انه شهد مختبرين في الاقل في العاصمة بغداد يقومان بانتاج (مخدر مخلق) وتحويل بعض النباتات المخدرة إلى مسحوق (TALK) او بودر وتعبئته في اكياس خاصة وبيعه لمتعهدين سريين وهذه التجارب بالرغم من قلتها كما ونوعاً الا انها تعطي مؤشرا على انها عمليات رائدة تقود بالنتيجة إلى توسيع زراعة المخدرات في الاراضي العراقية، وتحويل العراق، من نقطة مرور إلى مزرعة للانتاج.

ويعلق الدكتور المهندس الزراعي جابر عبد الكريم من كلية الزراعة في جامعة بغداد على هذا الوضع قائلا: اذا انصرفت فعلا مجموعات من المزارعين إلى زراعة الخشخاش والقنب والنباتات المخدرة الاخرى، ونجحت في تسويقها فانها ستجر معها اعدادا كبيرة من المزارعين إلى هذا الحقل بسبب الاغراءات المادية الكبيرة والواسعة، وسينعكس ذلك على الاقتصاد الوطني عموما والاقتصاد الزراعي بشكل خاص، فستضعف مفردات وكميات المواد التي تحويها سلة الغذاء العراقية وتضعف قابلية الاراضي الزراعية وقوتها الانتاجية لان نبات المخدرات يستهلك خصوبة الارض ويحرمها من عناصر اساسية في عملية الانتاج الزراعي، ويستهلك الماء الشحيح اصلا في غير مكانه وبخاصة اننا في العقد القادم سنواجه شحة شديدة في المياه بسبب مشروع (G-A-P) التركي وسدوده على نهري دجلة والفرات، وفضلا عما تحدثه المخدرات من تخريب في العلاقات والنسيج الاجتماعي في البلد، فانها ستزيد من خسائر الدخل القومي، فكم هو عدد ساعات العمل المهدورة؟ وما حجم الاستثمار في مجال المخدرات وهو بناء على الرمال ورمي للنقود في البحر وتفريط في رصيد وطني كان يمكن ان ينتج تقدما ورفاهية لو استثمر في التنمية والتصنيع والمجالات المفيدة؟.

ويرى احد السياسيين الذي نكتفي بالاشارة اليه بالرمز (ه.ع) بناء على طلبه، ان زراعة وانتاج المخدرات في العراق، اذا نجحت او اتسعت فعلا، فانها كارثة محققة فعلا، وتحويل العراق إلى افغانستان اخرى في هذا الجانب بعد تحويل الساحة العراقية إلى ميدان يصول ويجول فيه الارهاب والعنف الطائفي تماما كما هو الحال في افغانستان، يعني تهديدا مباشرا لكل القوى السياسية في البلد وللوجود السياسي وكيان الدولة اصلا، لذا يجب الانتباه بشدة إلى هذا المسرى واغلاق هذا الباب فورا وبكل قوة ردع.

مختبر لزراعة المخدرات

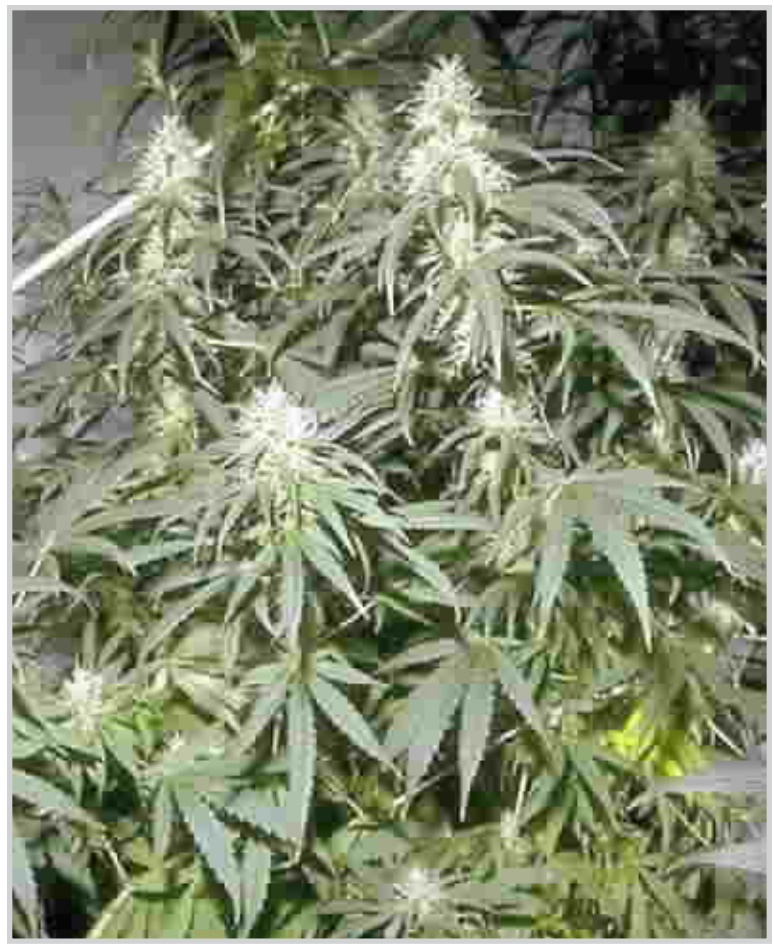
نبتة الماريجوانا المخدرة

الجهد الرسمي العراقي لمعالجة ادمان المخدرات

ما زال انتباه السلطات العراقية المختصة ضعيفا تجاه تسارع تعاطي المخدرات وزراعتها وانتاجها والاتجار بها في العراق.

ولهذا فان اجراءاتها لمكافحتها ومعالجة اثارها ما زالت قاصرة ودون المستوى المطلوب، ولهذا فان مكافحة الادمان اخذت شكلا عاما ولم تتفتح عن فروع للتخصص في انواعه، واقتصرت الجهود الرسمية للنظام السابق على افتتاح مستشفى بن رشد لمعالجة الادمان، وما زال هذا المستشفى منذ افتتاحه حتى اليوم يستخدم نفس الاساليب الروتينية المكررة ولم يطور فعالياته ولم يوسع نشاطاته كماً وكيفاً.

وقد حاولنا زيارة هذا المستشفى الا اننا صدمنا بعدم موافقة ادارة المستشفى على التعامل مع الصحافة، وتكرار الاطباء القول انهم غير مخولين بالتصريح او الحديث للاجهزة الاعلامية بالرغم من ابرازنا كتابا من وزارة الصحة يسمح لنا بزيارة مستشفياتها.

تصريحات مسؤولة بشأن واقع المخدرات في العرق

يقول مدير برنامج مكافحة المخدرات التابع لوزارة الصحة (سيروان كامل علي) ان عدد المسجلين لدى الوزارة كمدمني مخدرات بلغ قرابة ٢٠٢٩ مدمناً حسب احصائية اجرتها الوزارة بين الاول من ايار ٢٠٠٣ لغاية ٣١ آب/٢٠٠٤ .

ويضيف السيد سيروان كامل علي موصيا ومنبها الى خطورة الوضع ، فيحدد عدد المدمنين في محافظة ميسان على سبيل المثال بـ٥٪ من سكان المحافظة وهو رقم صعب كما نرى وليس بالهين.

وينكر الدكتور محمد العبودي معاون المستشار الوطني للصحة النفسية في وزارة الصحة هذه الارقام ويقول انه لا توجد لدى وزارة الصحة اية ارقام عن مدمني المخدرات وانما هناك ارقام عن مراجعين يشكون من اعتماد دوائي وادمان كحولي فقط.

أما المقدم رعد مهدي عبد الصاحب، مسؤول مكتب المخدرات في وزارة الداخلية، وعضو اللجنة العليا لمكافحة المخدرات فيقول: ان اسباب اتساع ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار بها تعود إلى الانفلات الامني وغياب الرقابة داخل الاراضي العراقية التي تدخلها يوميا تقريبا كميات كبيرة من المخدرات عبر دول الجوار، كذلك حل الاجهزة الامنية ومن ضمنها مكاتب مكافحة المخدرات، وتطور الاجهزة التي يستخدمها المهربون في اتصالاتهم ووسائل النقل الحديثة التي يمتلكونها.

ويستطرد متحدثا عن تراجع مستوى اجهزة الشرطة وفعاليتها ونقص الخبرة، وفتح الدول المجاورة حدودها مع العراق، وتدهور الاقتصاد الوطني وفعالياته ونقص الخدمات والحالة الاجتماعية المتوفرة والبطالة واسباب اخرى مساعدة- ويقترح المقدم رعد مجموعة اجراءات من شأنها الحد من عمليات تهريب المخدرات، منها تعزيز ضبط الحدود واجهزة الكشف عن المخدرات واستخدام الكلاب البوليسية واشراك العاملين في مجال مكافحة المخدرات خصوصا رجال الشرطة، في دورات تدريبية للتعرف على انواع المخدرات، ودعا ايضا إلى تشجيع المواطنين للابلاغ عن حالات تعاطي وترويج المخدرات وتخصيص مكافآت مالية للمتعاونين، وتقديم مكافآت مالية كبيرة لرجال الامن لمكافحة الفساد الاداري، والاستفادة من خبرات الدول الاخرى وتبادل المعلومات مع الدول المجاورة في مجال ضبط المخدرات وكشف عمليات غسيل الاموال طبقا لاتفاقية الامم المتحدة الخاصة بالاتجار بالمخدرات لعام ١٩٨٨ .

ويرد هنا تصريح لوزير الصحة الأسبق، علاء الدين العلوان قال فيه (لاسباب كثيرة لا توجد لدينا معلومات دقيقة عن حجم المشكلة الحقيقي في الوقت الراهن (تعاطي والاتجار بالمخدرات) واحد الاسباب هو عدم وجود مؤسسات صحية كافية ومؤهلة ما يجعل لغة الارقام وحدها غير كافية لتحديد حجم المشكلة).

ونضيف إلى تصريح العلوان القول، ان النظام المباد مارس تعتيما كثيفا على حركة المخدرات في العراق ولم يتعامل معها بنية المكافحة الجدية، ولهذا فهو لم ينشئ قاعدة معلومات بيانية واحصائية لواقع التعاطي والاتجار بالمخدرات في البلد، فظلت مجهولة وظلت الاجراءات لمواجهتها قاصرة، فأنت لا تستطيع محاربة خصم لا تعرفه.

وكان العلوان في وقتها قد اعترف ان احد اسباب تسارع انتشار تعاطي المخدرات في البلد هو (ضعف تطبيق القانون بحق المخالفين وعدم الاستقرار الامني والبطالة وسهولة توفر المواد المخدرة والموقع الجغرافي في العراق).

وكذلك قيام النظام السابق باطلاق سراح الالاف من المجرمين المدمنين اصلا على المخدرات). وهذه الاسباب ذكرها كل المسؤولين والخبراء وذوي الاختصاص الذين واجهناهم وحاورناهم حول مشكلة المخدرات في العراق وابعادها، كما ان هؤلاء جميعا يتفقون على انه ليس بامكان جهة ما وحدها تحمل اعباء مكافحة تعاطي المخدرات والاتجار بها وانه لا بد من تعاون بين عدة جهات صحية وامنية وقانونية وتعليمية ودينية واجتماعية.

الجهد الوطني لمكافحة المخدرات

الحديثة والمتأخرة منها بشكل خاص، زاد سعي دول العالم لمكافحتها، وكما ذكرنا فان العراقيين لم يتخلفوا عن الركب برغم كثرة العقبات امامهم،

وينقل الزميل عبد الكريم العبيدي عن الدكتور عدنان فوزي عطية/معاون مدير البرنامج الوطني لمكافحة المهخدرات قوله: ان قضية تعاطي المواد المخدرة اصبحت مشكلة العصر في الوقت الحاضر، ونحن -كوزارة صحة- وكهيئة وطنية منبثقة عنها، نعمل على الحد من هذه الظاهرة، عن طريق اقامة الكثير من ورش العمل الخاصة بدراستها، اضافة إلى عقد الندوات وجلسات النقاش التي تدار من قبل الاختصاصيين والمعنيين بهذه الظاهرة للتوعية بمخاطرها الجمة.

كما ينقل عن الدكتور فوزي رجب توفيق/مدير التربية والبيئة والصحة في وزارة التربية قوله: ان ظاهرة تعاطي المخدرات طالت المؤسسات التربوية ايضا بسبب سوء الاوضاع الامنية والتسيب الذي عم الوزارة بعد سقوط النظام السابق، وان جهودا متميزة قامت بها الوزارة بالتعاون مع وزارة الصحة في هذا المجال، وقد كانت النتائج مرضية.

ويقول الشيخ كاظم المؤيد امام جامع السادة في الكاظمية، انه رصد انصراف بعض شباب المدينة إلى تعاطي وترويج المخدرات، ولهذا فقد بذل جهده في تركيز محاضراته الاسبوعية في الجامع لتوعية الشباب بمخاطر هذه الآفة وكونها من المحرمات الدينية، فهي اكثر خطرا من الكحول، ويؤيده في ذلك الشيخ عبد الحسين الرفيعي من مدينة الصدر، ويدعو علماء ورجال الدين إلى اداء واجبهم الشرعي في مكافحة هذه الآفة وانقاذ الشباب العراقي منها ويدعو السلطات الايرانية إلى مزيد من الحزم في مراقبة حدودها مع العراق.

مشهد:

ضجيج الساحة يصم الاذان، صراخ الباعة المتجولين وباعة الارصفة و(هورنات السيارات)، انها حيوية (سنترال) بغداد، فبرغم الاوضاع الامنية المتردية، ما زالت ساحة التحرير واسواقها الشعبية تزدحم كل يوم بالمارة والمتبضعين والباعة والباحثين عن سلعة ما لشرائها، وإلى ذلك كله تتعالى صافرات شرطة المرور، وانذارات سيارات الشرطة المحلية والجيش ونداءات السواق، بينما اشتبك شخصان زريا المنظر وسط حديقة الامة في شجار كاريكاتوري، فهما يتحركان وكأنهما دميتان تحركهما خيوط، او شخصيتان خرجتا لتعرضا مسلسلاً كارتونياً، احد الباعة علق قائلا: لا تلتفتوا اليهما، انهما مخدران.

ويتسلل إلى حديقة الامة عدد من متعاطي حبوب التخدير من منطقة البتاويين القريبة، حيث اوكار الفساد وحيث تنتشر الرذيلة، ويخيم مناخ فاسد في بعض زواياها، وحيث تباع المخدرات الوافدة من دول الجوار بانواعها ويخبرك المتعاطون هنا، ان بعضها يؤخذ على شكل حقن والاخر (شماً) وهناك اقراص والمخدرات هنا على انواع، فهنا تجد الهيروين والمورفين.

حركة المخدرات في العراق والمستقبل

(من أمن العقاب اساء الادب) هذه الحكمة في الحقيقة قانون نافذ ومطبق وجار في كل مجالات الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعادات وبخاصة المحرمة منها، كتعاطي المخدرات موضوع حديثنا، والاتجار بها او انتاجها، وقد انكرت سلطات النظام السابق وجود المخدرات في العراق وحالات تعاطيها، فكانت كالنعامة التي تخبئ رأسها في الرمال، وعلى هذا فهي لم تتخذ أي اجراء لمكافحتها، ومع اننا نعترف ان مشكلة المخدرات ايام النظام المباد لم تكن بالحجم الحالي، الا اننا نؤكد انه كان من المشجعين على الاتجار بها في الخفاء وبخاصة في مناطق معينة من العراق، لاهداف معروفة تتلخص بمعارضة سكان تلك المناطق للنظام المباد وسياسته.

وتتجه اليوم كل المؤشرات في الساحة العراقية إلى التأكيد على ان حركة غير طبيعية للمخدرات تشهدها هذه الساحة حاضرا وهي تهدد من خلال تسارعها ونمو حركتها بقلب واقع العراق وصبغته مستقبلا يساعدها على ذلك، واقع امني مضطرب وكما ذكرنا تكرارا حدود مفتوحة، وجيران غير متعاونين او ان تعاونهم ليس بالمستوى المطلوب لامساك وضبط هذه الحدود واقفالها في وجه تجارة تهريب المخدرات ومكوناتها، ووسائل انتاجها، اضافة إلى واقع نفسي سيشهد انحطاطا واحباطا متزايدا وواقع اجتماعي يتجه نحو التفسخ بسبب عوامل عدة في مقدمتها الانقلابات الايديولوجية والثقافية والفكرية والعادات والتقاليد والاعراف التي ابتدأت بالاهتزاز والمستوى المعيشي المتجه إلى الانخفاض والبطالة.

وللحكومة مكتب لمكافحة المخدرات في وزارة الداخلية وهي الوزارة الاكثر تماسا واهتماما بحركة المخدرات كما هو مفترض، لكن هذا المكتب يعاني شللاً جزئياً سببه قلة الملاك والتخصيصات اللازمة والاجهزة المطلوبة لملاحقة نشاطات المهربين وتحديد مناطق الاتجار والتعاطي والمروجين والمتعاطين وتحديد نوعية المخدرات ومصدرها، وبمعنى ادق، هذا المكتب لا يملك القدرة على التعجيل في نشاطه بنفس المستوى المتسارع الذي تشهده حركة المخدرات اليوم، مما يجعل فائدته في المكافحة والحصر محددة وغير ذات بال.

كما انه لا توجد قاعدة معلومات رسمية دقيقة وارشيف بياني بخصوص هذه الحركة والجهد المضاد لها، ولا توجد توعية ثقافية وصحية ودراسات متخصصة بمخاطر المخدرات واثارها المدمرة، ولا فعاليات قانونية تبين ابواب جريمة التعاطي والزراعة والانتاج، والترويج والاتجار بالمخدرات وعقوباتها، ولا توجد عودة لتقليب صفحات الاتفاقيات مع دول الجوار للتعاون في مكافحة انتشار المخدرات في المنطقة عموما.

ملاحظة:

مصادر المعلومات التي استقى منها هذا التقرير (ملف المخدرات في العراق) وهي بعض المقالات الصحفية، والاخبار والتقارير المحلية والعالمية ونشرات بعض الوكالات العالمية التابعة للامم المتحدة ذات التخصص بتجارة المخدرات وتعاطيها، وافادات شخصيات متخصصة وزيارات ميدانية لبعض مناطق العراق، وحوارات شخصية مع بعض المسؤولين السياسيين والمواطنين ورجال الدين، وملاحظات شخصية مدونة خلال اكثر من عقدين من الزمن شملا الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وسنوات الالف الثالث ادرجت معلومات واوردت تقارير متخصصة عن واقع المخدرات في العراق، والاستفادة من تحليلات الصحف الاجنبية وتعليقاتها وتوقعاتها باقلام كتاب اكاديميين متخصصين تمت ترجمة ملاحظاتهم إلى العربية بجهد شخصي.